منذ أعلن الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء عن مشروع إعادة اعمار الوادى القديم وانشاء 400 قرية جديدة على جانبيه واعتباره المشروع القومى لمصر تتردد فى الاوساط الاقتصادية كيف يمكن تمويل هذا المشروع الضخم فى ظل عجز الموازنة العامة وما دور القطاع الخاص وما رأى الخبراء ورجال الاعمال فى جدواه الاقتصادية وما امكانية نجاحه وهل يعتبر هذا المشروع بديلا لتوشكى ام موازيا ومكملا له.

العالم اليوم حاولت الاجابة عن كل هذه التساؤلات فى سلسلة من التحقيقات

إعمار الوادى القديم.. هل يكون المشروع القومى الجديد لمصر؟

«3-4»

الخبراء يجمعون على أهمية المشروع ويشترطون وجود دراسات جادة قبل تنفيذه

د. محمد بسيونى: لابد أولاً من الاتفاق مع دول حوض النيل لأن حصتنا من المياه لاتزيد على 60 مليار متر مكعب

د. على لطفى: مشاركة القطاع الخاص المحلى والعربى والأجنبى ضرورية

د. محمد عبدالباقى: يجب إعادة تقييم تجربة إنشاء المدن الجديدة على مدى الثلاثين عاماً الماضية لكى لا نكرر الأخطاء

□ تحقيق ـ منى البديوى
ومواهب عبدالرحمن:

مع إعلان الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء عن مشروع الوادى الجديد الخاص بتنمية وادى النيل من القاهرة إلى أسوان لتوسيع الوادى القديم من الجانبين وإضافة مليون فدان للرقعة الزراعية وإقامة 400 قرية شرق وغرب النيل.. سادت حالة من الصمت والترقب أعقبها نوع من الحوار الجاد والتساؤلات التى ظلت تدور فى أذهان جميع المهتمين بالوضع الاقتصادى فى مصر وأغلب هذه التساؤلات تركزت حول الجدوى الاقتصادية والعائد المتوقع حال تنفيذ هذا المشروع وهل بالفعل هناك مكاسب سيتم تحقيقها من خلال هذا التوسع أم أنها مجرد دراسات ليست مؤكدة النتائج.. وإذا كان هناك إيجابيات حقيقية يمكن أن تتحقق فما هى.. بمعنى هل سينجح المشروع بالفعل فى التخفيف أو الحد من التكدس السكانى فى الوادى القديم خاصة فى ظل التزايد المستمر للسكان فنحن نزيد بمعدل مليون و200 ألف نسمة كل عام وهل سينجح فى حل مشكلات الريف المصرى وايجاد فرص عمل؟ وهل سينجح فى زيادة الرقعة الزراعية والتوسع فى الزراعات الاستراتيجية؟

كل هذه التساؤلات وغيرها قمنا بطرحها على جماعة من الخبراء للتعرف على جدوى المشروع الاقتصادية ومدى مساهمته فى حل الكثير من المشكلات التى نعانى منها وكذلك رؤيتهم الخاصة للمشروع ومقترحاتهم لكى يصبح هذا المشروع خطوة إيجابية فى طريق الإصلاح وليس مجرد إنفاق لأموال دون الحصول على عائد.

الوسيلة المثلى

يبدى الدكتور على لطفى رئيس وزراء مصر الأسبق تأييده الشديد لهذا المشروع الذى وصفه بالعملاق وقال إنه يعد الوسيلة المثلى لتفريغ الكثافة السكانية من المساحة الضيقة التى ظل يعيش بها لسنوات طويلة فنحن نتكدس فى مساحة محدودة لا تشكل سوى 5٪ فقط من المساحة الكلية لمصر ومن هنا جاءت فكرة مشروع توشكى وأى مشروع يسير فى اتجاه الخروج من الوادى الضيق نرحب به فرغم أن المعدل السكانى قد انخفض من 2,8٪ إلى 2٪ إلا أن الـ 2٪ هذه تشكل زيادة تصل إلى 1,3 مليون نسمة سنوياً وهو معدل ليس بقليل.

ويضيف أن الحل هو الخروج من الوادى الضيق وإنشاء المدن الجديدة والتوسع فى استصلاح الأراضى بمعدل 200 ألف فدان سنوياً حتى لا يتناقص متوسط نصيب الفرد من الأراضى الزراعية.

ويستطرد رئيس الوزراء الأسبق قائلا: إن المشكلة الأساسية التى أرى أنها ستعترض هذا المشروع هى مصادر تمويله خاصة أنه سيحتاج إلى مليارات الجنيهات لتنفيذه فى الوقت الذى لا تتحمل فيه الموازنة العامة الإنفاق على مثل هذا المشروع كما أنه لا يمكن أن نلجأ إلى مزيد من الاقتراض لأن الدين الداخلى وصل إلى حده الأقصى ويرى د. على لطفى أنه لابد من تشكيل لجنة لدراسة هذا الموضوع والوصول إلى طريقة للتمويل لابد من مشاركة القطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى فى عمليات التمويل من خلال اجراء دراسات جدوى موضح بها أهم المشروعات التى يمكن إقامتها والمزايا التى ستقدمها الدولة لرجال الأعمال.

توقيت مناسب

أما الدكتور وجيه دكرورى الخبير الاقتصادى فيؤكد أن المشروع جاء فى توقيت مناسب بعد أن ضاقت المساحة الحالية سواء المزروعة أو الكتلة السكانية المرتبطة بها وأصبحت لا تتحمل أكثر مما هى عليه الآن.

ويضيف أن مشروع إنشاء 200 قرية شرق النيل وأخرى غرب النيل يوسع من الرقعة الزراعية وسوف يوجد أيضاً فرص عمل بهذه القرى الجديدة والتى سوف يتم إنشاؤها بالضرورة على أحدث نظم للرى والإقامة لايجاد مجتمعات سكانية مستقرة تتمتع بالرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية وغيرها من وسائل تحقيق الاستقرار الكامل فى هذه القرى وجعلها مناطق جذب للسكان حتى لا تكرر الحكومة المصرية المشكلات التى حدثت فى منتصف القرن الماضى من خلال مشروع إنشاء مديرية التحرير والذى تم تأسيسه دون مراعاة لجميع الأبعاد التى توفر الاستثمار وتجذب السكان وتحقق مستوى معيشة ملائماً لمن يرغبون فى التواجد بهذه القرى.

أما بخصوص نوعية الاستثمار والمشروعات المطلوب إقامتها مرتبطة بهذا المشروع فمن الطبيعى أن من أوائل القوى البشرية التى سوف تتحرك بسرعة لهذه المناطق الجديدة هم الفلاحين المصريين وبالتالى فلابد أن تتناسب المشروعات مع طبيعة خبراتهم واهتماماتهم وهى الزراعة ثم المشروعات الصناعية القائمة على الزراعة ابتداءً بالمشروعات البسيطة مثل عمليات تجفيف المنتجات الزراعية والحفظ والتعليب وانتهاءً بالصناعات الكبيرة التى لها أسواق عالمية للتصدير.

ومن المفضل أن تتخصص كل قرية جديدة أو مجموعة قرى فى صناعة مجددة تقوم الدولة من الآن بتخطيطها وإقامة البنية الأساسية الصناعية لها ويمكن فى هذا المجال أن يشارك الصندوق الاجتماعى فى التنمية فى تمويل إنشاء الهياكل الصناعية المطلوبة ثم تمليكها لصغار الشباب من المزارعين خاصة خريجى المدارس الصناعية والزراعية.

باختصار مطلوب وضع خطة قومية لهذه القرى بحيث تصبح قرى إنتاجية تصديرية حديثة على غرار القرى الذكية فى مجال التكنولوجيا هذا مع الفارق ولكن يمكن الربط بينهم حيث المفهوم.

وتوجد على سبيل المثال تجربة قرية «أخميم» فهذه القرى المتواضعة البسيطة تنتج أفخر أنواع أقمشة الحرير اليدوى من خلال مشروعات زراعية لدودة القز وبالتالى يجب محاكاة مشروعات صناعية تصديرية على هذا الغرار.

التكدس العمرانى

ويوضح الدكتور محمد عبدالباقى رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية والأستاذ المساعد بكلية الهندسة بجامعة عين شمس أنه بالإشارة إلى المشروع القومى الذى دعا إليه رئيس الوزراء بهدف إنشاء 400 قرية غرب وشرق النيل فقد تمت الدعوة إليه منذ السبعينيات حين زادت معدلات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر الأمر الذى أدى إلى ظهور العشوائيات والتكدس العمرانى فى المدن الكبرى وبناءً عليه اتجهت الدولة إلى تنمية القرية المصرية ولكن للأسف فإن جميع المرافق والخدمات التى وفرتها الدولة لقرى وادى النيل أقيمت داخل وحول القرية المصرية على الأرض الزراعية فكانت الدولة هى البادئة بتبوير الأراضى الزراعية الغنية بهدف إنشاء مشروعات للخدمات والمرافق عليها.. ومنذ أن تم تحديد الحيز العمرانى للقرية المصرية سنة 1984 والذى يحدد النطاق الجغرافى الذى يمكن للقرية أن تمتد داخله ويمنع أى منشآت خارجة دعا خبراء الإسكان والتخطيط إلى إنشاء الظهير الصحراوى للقرية المصرية من خلال إنشاء قرى توائم فى كل من الصحراء الشرقية والغربية المتاخمة لوادى النيل بهدف جذب السكان والأنشطة والصناعات من القرى القائمة حالياً إلى خارج الوادى مع توفير فرص العمل وقواعد اقتصادية مكملة للنشاط الزراعى داخل الوادى ويتوافر بتلك القرى المرافق والخدمات المتميزة لتشكل عامل جذب لسكان الوادى.

وهذه الدعوة حين دعا إليها الخبراء خلال العشرين عاماً الماضية لم تلق أى استجابة من أجهزة الدولة لذلك نجد اليوم أن القرية المصرية فى وادى النيل والدلتا قد نمت نمواً سرطانياً خارج الحيز العمرانى وامتدت عشوائياً على الأراضى الزراعية لذلك ستعتبر دعوة رئيس الوزراء جيدة ولكن متأخرة جداً.

هذا ويستلزم إنشاء تلك القرى إيجاد منظومة من عوامل الجذب الكافية فى القرى الجديدة يقابلها عوامل إرسال فى القرى القائمة كما يجب أن تنشأ المدارس والوحدات الصحية المطلوبة لخدمة أهل الوادى بها بالإضافة إلى الصناعات الحرفية والتقليدية والأنشطة السياحية «سياحة السفارى والصحارى» والصناعات القائمة على المنتج الزراعى.

ويوضح دكتور عبدالباقى أنه بالنظر لهذا المشروع ومقارنته بمشروع توشكى وبخاصة فى التكلفة العالية التى استثمرت فى توشكى دون وجود عائد سريع ومجد وبخاصة مشروع رفع المياه لتغذية الصحراء فقد كان من الأجدى أن تنشئ وحدات صغيرة من محطات رفع المياه منتشرة على وادى النيل بحيث ترفع مياه النيل عدة أمتار بسيطة لرى المسطحات شرق وغرب الوادى أى التنمية العرضية وليس التنمية الطولية من توشكى إلى الشمال.

كما يؤكد الدكتور عبدالباقى أن نجاح هذه التجربة يتطلب من أجهزة الدولة وبخاصة أجهزة التعمير والمدن الجديدة أن تقيم بشفافية تجربة إنشاء المدن الجديدة على مدى الثلاثين عاماً الماضية والعمل على تلافى السلبيات والقصور الشديد الذى واجه إنشاء تلك المدن وبخاصة فى عدم وجود عناصر جذب متميزة وكافية بها ولننظر إلى تجربة إنشاء مصر الجديدة كأول تجمع صحراوى ينشأ حيث قام «البارون إمبان» بإنشاء حى متميز به خدمات ومرافق تنافس القاهرة وأنشأ بها أكبر فندق على مستوى الشرق الأوسط وملاهى وسبق خيل وأضاف إليها طابعاً عمرانياً مميزاً وتم ربطها بأطراف القاهرة بترام كهربائى كان مجاناً فى المراحل الأولى ثم أصبح له تعريفة مع زيادة معدلات الاستيطان بمصر الجديدة.

فمن المهم وجود توازن ما بين الاستيطان البشرى والخدمى والصناعى بالقرى الجديدة التوائم بالصحراء حتى لا تتحول تلك القرى إلى قرى نوم فقط والعمل مازال فى الوادى بل يجب أن تكون تنمية متكاملة تتوازى فيها فرص العمل والخدمات مع عدد السكان ويوقف الاستثمار فى الوادى القديم ويتم توجيه جميع الاستثمارات إلى القرى التوائم الجديدة.

وبالنسبة لعوامل الجذب التى يجب وضعها لتشجيع الاستيطان والاستثمار فى هذا الوادى الجديد فان دكتور عبدالباقى يقول إن توفير البنية الأساسية المطلوبة والخدمات إلى جانب توفير الأراضى بأسعار رمزية سوف يشجع على ذلك الاتجاه بمعنى تخفيض قيمة استهلاك المياه والكهرباء مقارنة بالوادى القديم فلا يتأتى أن تكون تكلفة متر الكعب مياه فى الوادى الجديد هى نفس التكلفة فى الوادى القديم وكذلك بالنسبة لأسعار الأراضى حيث يجب توفيرها بسعر رمزى للغاية مقارنة بالوادى القديم مع أهمية وجود شبكة مواصلات جيدة تربط القرى الجديدة بالقديم حتى يسهل على السكان التنقل والتعرف على تلك القرى ثم الاستيطان بها دون الشعور بالغربة.

كما يؤكد أن الاستثمارات التى سيتم ضخها لهذا الوادى الجديد سوف تتنوع وتختلف حسب امكانات وطبيعة كل منطقة إلا أن هذا المشروع بوجه عام سوف يساعد بلاشك على إنعاش الاقتصاد المصرى ككل.

أما الدكتور محمود منصور أستاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة الأزهرة فيؤكد أن فكرة هذا المشروع ليست جديدة وأن علماء الاقتصاد والجغرافيا قد طرحوها منذ سنوات بعيدة وتجدد الحديث عنها بمناسبة مشروع الوادى الجديد حيث وجد أنه من الأوفر والأوفق أن تقوم امتدادات عمرانية لمحافظات الصعيد ومصر الوسطى فى اتجاه البحر الأحمر والصحراء الشرقية بما يوجد تواصلاً عمرانياً بين مناطق التعدين والصيد والسياحة المتناثرة على البحر الأحمر والمحافظات الداخلية على النيل وكان المفهوم أن هذا التواصل العمرانى من الممكن أن يتم من خلال خطوط للسكك الحديدية وطرق سريعة وتوفير مواصلات ملائمة وتوفير وسائل رى «ترع وقنوات» لنقل مياه النيل بموازاة هذه الطرق لرى مساحات فى الجانب الشرقى من النيل لخدمة تجمعات عمرانية جديدة ينتقل إليها مواطنون من نفس المحافظات مما يترتب عليه انتشار الخدمات فى هذه المناطق سواء خدمات النقل أو العمران.

وهى الطريق التى تعد نافذة لاستيعاب الفائض من التكدس السكانى فى المناطق القريبة بدون أى تكلفة أو أعباء مادية أو نفسية أو اجتماعية.

ويؤكد دكتور منصور أن نجاح هذا المشروع يتطلب ضرورة عمل مسح شامل للأراضى لمناطق امتداد المحافظات الجنوبية كلها فى اتجاه الشرق ودراسة إمكانية اقامة خطوط اتصالات ومواصلات بين مواطن التجمع السكانى فى هذه المحافظات ونظيرتها على شواطئ البحر الأحمر ثم عمل مخطط تفصيلى للاستثمار الزراعى والصناعى والسياحى لهذه المناطق الجديدة ووضع برنامج حوافز اقتصادية للانتقال من المناطق المكدسة إلى الظهير الجديد لهذه المحافظات.

وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والنقل وغيرها فى هذه المناطق سواء للسكان أو المهاجرين الجدد.. وهذه الحوافز يجب أن تكون فى إطار خطة تنموية تتلافى العيوب التى حدثت فى السابق فى التجارب المماثلة فمثلاً عندما تم إنشاء مدن المنيا الجديدة وبنى سويف الجديدة.. وغيرها كانت تجمعات عمرانية فقط خفضت الكثافة السكانية فى المدن القديمة إلا أنه لم يكن هناك مخطط تنموى شامل لإقامة مشروعات زراعية وصناعية وتعدينية فى هذه المناطق وهذه الخطة يتم وضع إطار زمنى ومالى لها ويكون هناك برنامج لأولويات التنفيذ إلى جانب دراسة احتياجات وامكانيات كل منطقة وأفضل الطرق للتوسع فيها.

وبالنسبة لتكلفة إقامة مثل هذا المشروع وما إذا كان سيحتاج إلى ميزانيات ضخمة فان دكتور منصور يؤكد أننا لسنا فى حاجة إلى استثمارات ضخمة لإقامة هذا المشروع خاصة أن القاعدة موجودة وما سيتم هو توسع فقط ومن ثم يمكن إقامته من خلال إضافات بسيطة للموازنات الاستثمارية العادية التى تخصص لكل محافظة كما أننا فى هذا المشروع لن نحتاج إلى محطات رفع عملاقة ولا قنوات رى طويلة مبطنة لتجنب عمليات البخر ولن نحتاج إلى استيراد أصناف نباتية تتحمل درجات الحرارة العالية والظروف القاسية ولن نحتاج لتخصيص طاقة عالية وبكميات ضخمة لرفع المياه أو توصيلها مقارنة بتوشكى وهو ما سيساعد على انخفاض تكاليف هذا المشروع.

أما الدكتورة علا الحكيم المستشار بمركز التخطيط الإقليمى بمعهد التخطيط القومى فترى أنه على الرغم من أهمية المشروع كخطوة نحو زيادة الرقعة الزراعية وحل مشكلات الريف المصرى ومن ثم حل مشكلات المدن إلا أنه لابد من التأنى ووضع رؤية استراتيجية واضحة قبل البدء فى تنفيذه.. كما يجب أن يكون هذا المشروع خطوة من ضمن سلسلة من الخطوات الموضوعة ضمن استراتيجية واضحة لتنمية كل الحيز المصرى لأن هذا المشروع وحده إذا لم يكن فى إطار خطة عامة تهدف لتنمية جميع الأقاليم فلن نحصل على الأهداف المطلوبة.

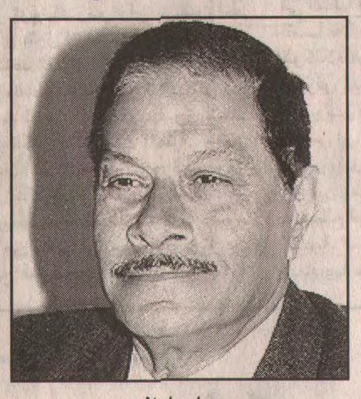

د. على لطفى

د. وجيه دكرورى

ولذلك فان الأمر يتطلب ضرورة أن تأخذ الدراسات التى تتم حالياً لإقامة هذا المشروع الحيوى التأكد من مدى مناسبة المشروع للمرحلة الحالية وهل من الأجدى استكمال المشروعات المقامة أم الدخول فى مشروعات جديدة.. وهل بالفعل سوف يحقق المشروع أهدافاً تنموية حقيقية مثل التخفيف من حدة البطالة والفقر ومن ثم تكون له أولوية فى التنفيذ أم أن نتائجه مازالت غير مؤكدة.

كل هذه التساؤلات وغيرها يجب أن توضع فى الاعتبار قبل الدخول الفعلى فى تنفيذ المشروع على أرض الواقع وذلك حتى لا نضيع أموالاً ومجهودات ولا نصل للنتائج المرجوة.

كما يتطلب الأمر كذلك ضرورة أن يتم وضع أهداف محددة لهذا المشروع بمعنى هل سيتم المشروع بهدف زيادة الرقعة الزراعية أم بهدف توفير فرص عمل أم للحد من الهجرة ومن خلال تحديد هذه الأهداف يتم تحديد المشروعات التى يجب أن تقام.

زيادة الرقعة الزراعية

أما الدكتور محمد بسيونى أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس فيؤكد أننا فى حاجة ماسة إلى هذه الخطوة بهدف زيادة الرقعة الزراعية إما أفقياً أو رأسياً خاصة أن عدد المساحة الزراعية قياساً على عدد السكان تعتبر صغيرة.

ويوضح بسيونى أن حصة مصر من مياه النيل لاتزيد على 60 مليار متر مكعب ولذلك فان عملية التوسع فى الرقعة الزراعية تحتاج إلى اتفاقيات مع دول حوض النيل على أساس استخدام مياه النيل استخداماً جيداً وعدم الإسراف فى استخدام هذه الموارد وبناء المشاريع الاقتصادية التى تحافظ على مياه النيل.

ويؤكد بسيونى أنه فى حالة النجاح فى تنفيذ هذا المشروع فانه سوف يساهم فى انعاش العديد من الاستثمارات الأخرى بخلاف الاستثمار الزراعى مثل الاستثمار التعدينى فمصر مليئة بالعديد من الثروات الطبيعية والتعدينية مثل الفوسفات والحديد والمنجنيز والنحاس والتى لا تتم عمليات استخراجها حتى الآن بالشكل المطلوب والذى يساعد على زيادة هذه الثروة وتنميتها خاصة أنها لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل ولم تشارك بدور مؤثر حتى الآن كأحد المصادر الأساسية فى نمو الدخل القومى ولم تخدم خطط التنمية الاقتصادية فى مصر بما يتناسب مع حجمها حيث يتضاءل العائد الاقتصادى منها حتى الآن، كما أن هذا المشروع سوف يشجع على التوجه بشكل أفضل وأعمق إلى الدول الإفريقية وتحقيق نوع من التبادل التجارى معها خاصة أن هذه الدول تحتاج إلى كميات كبيرة من السلع الزراعية.

إهدار موارد

ومن وجهة نظر هندسية يرى دكتور بهاء البكرى أستاذ التخطيط البيئى و تكنولوجيا العمران بكلية الهندسة جامعة القاهرة وعميد المعهد العالى للهندسة الميدانية والعمرانية بـ 15 مايو ان إقامة قرى جديدة لاستيعاب قرى قديمة سوف يؤدى فى النهاية إلى إقامة كيانات عشوائية إضافة إلى أننا نعانى من فقر فى المياه من عام 1996 وحيث إن الفدان الواحد يحتاج إلى 2000 متر مكعب من المياه عن طريق استخدام التنقيط من 8000 متر إلى 12000 متر من المياه عن طريق الغمر وأقل نسبة يحتاجها الفدان من المياه هى 1500 متر فإذا كان متر المياه على جانبى النيل يتكلف جنيهاً واحداً فان رفعه من المنسوب فى السهل الفيضى إلى الهوامش الصحراوية من 10 إلى 15 متراً سوف يتكلف 2 جنيه مع زيادة ثمنه كما زاد الارتفاع وبالتالى فهو يحتاج إلى طاقة كهربائية كبيرة جداً لرفع المياه التى سوف تكون فى النهاية مكلفة مادياً.

فلابد أن تكون لدينا رؤية مستقبلية لمدة 20 عاماً إلى الأمام فهذا المشروع لن يحقق الجدوى الاقتصادية المستهدفة منه.. فلماذا نهدر مواردنا فى مشروع لن يحقق الأهداف المرجوة منه ونحن فى أمس الحاجة إلى مشروع لإعادة التوزيع السكانى المتزايد عام بعد عام فالفرصة مازالت أمامنا وهى تبنى العمران الساحلى فلدينا على امتداد طول ثلاثة آلاف كيلو سواحل فلماذا لا نشغل هذه الأماكن ونحولها إلى أماكن إنتاجية معمورة بالسكان فى حين نجد أن السكان فى الدول العربية ترتكز حول هذه السواحل.

وأشار دكتور بهاء إلى أن فشل مشروع توشكى كان متوقعاً فلماذا نغامر مرة أخرى بمواردنا القليلة.

ومن جانبه أشار د. محمود عبدالحى مدير معهد التخطيط القومى إلى أنه لا يستطيع أن يحكم على هذا المشروع من حيث كونه دعاية تدخل فى نطاق الحملة الانتخابية الآن أم لا، كما طالب بأن يدخل هذا المشروع فى إطار قانونى وأن تكون هناك خطة تفصيلية تطرح على الرأى العام لإثبات جديته.

ولكنه فى نفس الوقت أكد أننا فى حاجة إلى تعمير أراض صحراوية جديدة ويكون المستفيد الأول من مثل هذا المشروع هو المواطن العادى ولن يتم ذلك إلا بتقديم مجموعة من التسهيلات التى تساعد على التعمير ولا تقف عائقاً أمامه.

واقترح مدير معهد التخطيط أن يكون من ضمن هذه التسهيلات طرح الأراضى بايجار رمزى لفترة طويلة موضحاً أن تملك هذه الأراضى يمكن أن يحولها إلى أراض مخصصة للبناء فقط يتم الاتجار فيها دون أن تكون مجتمعات إنتاجية.

كما طالب بأن يخصص عدد من الفدادين لكل فرد حتى نعطى كل ذى حق حقه.. وأكد أنه من المهم أن نربى فى شبابنا روح المغامرة لذلك لابد ألا نطالب الجهات المسئولة بتقديم إمدادات من الطرق المرصوفة وخطوطاً من المياه والكهرباء على أحدث مستوى وأن نكتفى بإمدادهم ببعض المساعدات البدائية التى تمكنهم من بدء المشروع ويكون الشاب فى النهاية هو القادر على تطويرها إلى الأفضل.

الأولوية لتوشكى

وعن رأى د. حمدى عبدالعظيم رئيس أكاديمية السادات فى مشروع تنمية الوادى القديم قال إنه مشروع طويل الأجل وسيحتاج إلى فترة زمنية حتى تظهر إثاره الإيجابية فلابد أن نضع فى الاعتبار أن يكون هناك إنفاق لا تقابله إيرادات مع وجود الكثير من الخسائر المادية على المدى القصير.

ومما لاشك فيه أن نجاح هذا المشروع سوف يكون له أثر إيجابى واضح على الدخل القومى وتشغيل الأيدى العاملة كما أن نجاحه يتوقف على جذب الشباب لاستيطان هذه الأماكن ولن يتم ذلك إلا بمساعدة بعض الشركات التى لابد أن تمد يد العون لهم لتكوين مجتمع سكانى متكامل، سواء كان ذلك عن طريق توفير التمويل اللازم أو الإمداد بمقومات الحياة اليومية من مياه وكهرباء وغيرها أو توفير الخبرة والتدريب والتسويق وبالطبع سوف تبحث هذه الشركات عن تحقيق أرباح ولكن فى نفس الوقت سوف تكون هناك فرص انتاجية جديدة يكون هدفها تحقيق عائد مادى واجتماعى يساهم فى حل مشكلة البطالة من ناحية ورفع مستوى المعيشة من ناحية أخرى.

ولا نستطيع أن نغفل أن من أهم المقومات اللازمة لنجاح أى مشروع هو وجود إدارة علمية سليمة ودراسات وخطط كافية لكى نصل بهذا المشروع إلى بر الأمان.

تصنيع زراعى

وعن أهم المشروعات التى يمكن أن تنفذ فى تلك المنطقة يقول رئيس أكاديمية السادات إن من أكثرها أهمية هى المشروعات القائمة على التصنيع الزراعى فيمكن إقامة العديد من المصانع هناك لتحويل الإنتاج الزراعى إلى مواد مصنعة يتم تسويقها إلى المحافظات المزدحمة كما يمكن أيضاً تصديرها مما يعود علينا بعائد مادى مجز.

وطالب دكتور حمدى عبدالعظيم الأجهزة الحكومية بأن تثبت جديتها فى إقامة هذا المشروع وذلك عن طريق الإعلان عن المزايا والخدمات والتسهيلات التى سوف تقدم فى هذا المشروع بشرط أن تكون مدعمة بدراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة لكى نوفر عنصر الصدق.

ولكنه قال فى النهاية إنه من الأفضل أن نستكمل المشروعات السابقة كمشروع توشكى ونعطى الأولوية له فى تقديم ما ينقصه من خدمات وموارد لكى نوفر المقومات اللازمة لنجاحه.

ويؤكد أسعد حمادة الأستاذ بمركز البحوث الزراعية أن هذا المشروع هو مشروع عظيم إذا تم تنفيذه بالشكل الجيد.

ويرى أسعد أن من المهم جداً التخطيط لمثل هذا المشروع الضخم فيجب تحديد أنشطة كل قرية على سبيل المثال وتحديد زراعاتها وايجاد الأسواق هى من أهم واجبات الحكومة فى هذا المشروع حيث إن التسوق بكل أعبائه يجب أن تتحمله الدولة لتيسير المشكلات التى يعانيها المزارعون.

ويضيف أن استقرار الحياة فى هذه القرى هو أهم مطلب فيها فيجب توفير المطالب الأساسية لكل أسرة بدءاً من البنية الأساسية بكل ما تشمله من خدمات ومن طرق وصرف وكل ما تحتاجه الأسرة من رعاية صحية ومعيشية يجب أن تكون فى كل قرية على سبيل المثال مدرسة لكل المراحل الدراسية ومستشفى فلا يستطيع أى مزارع أو عامل أن يذهب للصحراء للمعيشة بمفرده دون أى استقرار يجمع شمل أسرته يجب أن تكون هناك مقومات للحياة المستقرة.

ويضيف أسعد أننا نعيش الآن فى حزام ضيق ويجب الخروج منه إلى مناطق أوسع وبتنفيذ هذه المشاريع يتحقق لنا ذلك على سبيل المثال ما قامت به الحكومة فى المدن الجديدة مثل 6 أكتوبر فقد كان مشروعاً صعباً فى بدايته ولكنها الآن من أحسن المدن الصناعية الكبرى فى مصر بكل ما تحتويه من مشروعات كبيرة وضخمة، فلذلك يجب التخطيط الجيد فمن المؤكد ما صرح به الدكتور أحمد نظيف هو مشروع ضخم وعظيم وقائم على تخطيط جيد ودراسات وافية.

ويقول أسعد إن هذه القرى من الممكن إقامة كل المشروعات فيها زراعية كانت أو صناعية قائمة على الزراعة ويضيف أن الحكومة لا نستطيع أن نلقى بكل الأعباء عليها حيث إن هناك دوراً مهماً جداً لقطاع رجال الأعمال والمستثمرين فهم على أتم الاستعداد للمشاركة فى مثل هذه المشاريع.

ولابد من المساعدة الفعالة والتنسيق بين رجال الأعمال والحكومة ورجال الأعمال خير معين للحكومة فى حل كثير من المشكلات منها البطالة التى تعد من أهم مشكلاتنا الآن.

فعلى سبيل المثال مشروع إقامة البنك القومى للجينات فى 6 أكتوبر كان من المفروض أن يتم بعد دراسات أجنبية بتكلفة 11 مليون جنيه ولكن بتدخل رجال الأعمال تم إنشاء البنك القومى للجينات وبتكلفة 3 ملايين فقط وبالجهود المصرية.

EA3 البنك المصرى الامريكى
Egyptian American Bank
ش.م.م
رأس المال المرخص به ٧٥٠ مليون جنيه مصرى
رأس المال المصدر والمدفوع ٦٤٨ مليون جنيه مصرى (تحت الاعتماد)
المركز الرئيسى ٤، ٦ شارع حسن صبرى - الزمالك - القاهرة
سجل تجارى رقم ١٧٧٠٢٢ القاهرة

اخطار ثان

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية

يتشرف مجلس إدارة البنك المصرى الأمريكى بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية المقرر عقده فى تمام الساعة التاسعة والنصف صباحا يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٥/٦/٢٧ وسوف تنعقد الجمعية بفندق هيلتون رمسيس (قاعة رمسيس «٢» - القاهرة) وذلك للنظر فى جدول الأعمال الآتى:
الموافقة على اندماج فروع بنك أمريكان إكسبريس - مصر - فى البنك المصرى الأمريكى - طبقا للشروط الواردة بعقد الاندماج وتقرير التقييم وتفويض مجلس الإدارة فى إدخال أى تعديلات تراها الجهات الحكومية.

ونرجو ان نوجه عناية السادة المساهمين إلى ما يلى:

أولا: لكل مساهم الحق فى حضور الجمعية العامة بطريق الاصالة أو انابة مساهم اخر عنه من غير اعضاء مجلس الادارة ويشترط لصحة الانابة ان تكون ثابتة فى توكيل كتابى على أن تودع التوكيلات فى موعد اقصاه ثلاثة ايام قبل انعقاد الجمعية العامة بإدارة الشئون المالية بالدور الثانى بالمركز الرئيسى للبنك الكائن (٤) شارع حسن صبرى - الزمالك - القاهرة - وذلك خلال ساعات العمل الرسمية خلال أيام الأسبوع ما عدا يومى الجمعة والسبت والعطلات الرسمية ولايجوز لأى مساهم أن يمثل فى اجتماع الجمعية العامة عن طريق الوكالة عددا من الأصوات يجاوز ١٠٪ من مجموع الأسهم الاسمية لرأس مال البنك وبما لايجاوز ٢٠٪ من الأسهم الممثلة فى الاجتماع.
ثانيا: على السادة المساهمين الذين يرغبون فى حضور الجمعية العامة ان يثبتوا أنهم أودعوا اسهمهم فى احد البنوك المعتمدة أو كشف حساب الأسهم لدى احدى شركات ادارة سجلات الأوراق المالية متضمنا تجميد رصيد الأسهم الموضح بكشف الحساب وذلك قبل تاريخ انعقاد الجمعية بثلاثة أيام على الأقل لحين انفضاض الجمعية.
ثالثا: يكون للسادة المساهمين الإطلاع على شروط الاندماج وكافة المستندات المتعلقة به بإدارة الشئون المالية بالمركز الرئيسى للبنك خلال ساعات العمل الرسمية.
رابعا: تم إرسال الإخطار بالدعوة إلى المساهمين على عناوينهم الثابتة بسجلات البنك بطريق البريد العادى.
خامسا: أى أسئلة تتعلق بالموضوعات المعروضة على الجمعية يتعين تقديمها كتابة إلى إدارة الشئون المالية بالدور الثانى بالمركز الرئيسى للبنك - بالبريد المسجل أو باليد مقابل إيصال قبل تاريخ إنعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل وتقتصر المناقشة فى الجمعية العامة على الموضوعات المدرجة بجدول الأعمال فقط.
سادسا: لايجوز قيد أى نقل لملكية الأسهم فى سجلات البنك اعتبارا من تاريخ نشر هذه الدعوة وحتى انفضاض الجمعية.
سابعا: تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة فى الاجتماع.

وعلى السادة المساهمين الراغبين فى حضور اجتماع الجمعية الحضور فى المكان المحدد بصدر الدعوة قبل الموعد المحدد بساعة على الأقل لاستكمال إجراءات إثبات الحضور

مع تحيات البنك المصرى الأمريكى

رودريك ريتشاردز
العضو المنتدب

محمود عبد اللطيف
رئيس مجلس الإدارة